واللازم باطل فالملزوم كذلك لانا نقول لا نسلم بطلان اللازم اذ زواله ليس
لزواله بل لان بينه وبين الـ تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بجنس ثم ادخلت
عليه الـ لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك رجل قال الرضي وانا لا
ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين
كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا سميت بالاسم تمحض للتمكن انتهى وعلى هذا فالمختص بالمبنيات المتمحض للتنكير
وقال الدماميني ولقايل ان يقول لا نسلم ان التنوين في رجل حال علميته هو التنوين
الذي كان فيه حال تنكيره ولم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها
للتمكين لابد له من دليل وايضا فانه يرد صه اذا سمي به وحكي فان التنوين يثبت
فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل التنكير وايضا لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا
يجوز ان يقال ان التنوين في رجل قبل التسمية به للتمكين والتنكير معا اما كونه للتمكين فلان
الاسم منصرف واما كونه للتنكير فلانه وضع لشي لا بعينه فان سيبويه نبه المانع من
اعتبار التنكير دون التمكين فتمحض كونه تنوين تمكين والله اعلم انتهى **قوله** وفايدته
فايدة الشي ما يترتب وجوده على وجوده كالجلوس بالنسبة للسرير **قوله** على خفة الاسم
اي بالنسبة للفعل لان الفعل ثقيل بالنسبة اليه لانه يدل على شيين الحدث والزمان
بخلاف الاسم فانه يدل على شي واحد فالتنوين يدل على ان الاسم خفيف بالنسبة لغيره
يعني وهو الفعل ووجه دلالته على خفة الاسم انه لو لم يكن خفيفا لما لحقه
هذا الحرف لان الثقيل لا يزاد حرفا اخر على حروفه لانه زيادة ثقل وهي
محظورة **قوله** لكونه لم يشبه الحرف علة لتمكنه في باب الاسمية وقوله ولا الفعل
اي في فرعيتين الى اخر ما سياتي علة لقوله خفة الاسم فرجع الامر الى ان خفة الاسم
بسبب عدم مشابهته للفعل وان تمكنه سببه عدم مشابهته للحرف هكذا قرر شيخ
شيخنا والظاهر كما قال شيخنا ان كلا الامرين هو عدم مشابهته للحرف وعدم
للفعل علة التمكن ولا شي منه علة الخفة وكيف يكون علة الخفة انه لم يشبه الفعل
في انه فيه فرعيتان كالفعل وقد قرروا ان خفته بالنسبة الى الفعل فقط من حيث
ان معناه شي واحد بخلاف الفعل فان معناه شيان فهو اثقل من حيث مدلوله

وليس

وليس المراد ان الخفة بالنسبة الى الحرف ايضا لان الحرف اخف من حيث ان مدلوله
ابدا بسيط بخلاف الاسم فان معناه وان كان شيا واحدا الا انه قد لا يكون
بسيطا فاذا كان خفة الاسم بهذا المعنى فكيف تعلل بعدم مشابهته الفعل
في الفرعيتين اذ لا مناسبة حينيذ بين العلة والمعلول والمناسب حيث عللت
الخفة بعدم مشابهة الفعل فيما ذكر **قوله** فينبغي الفا فيه للسببية والتسبب
عن شبهه لا عن لم يشبه **قوله** تنوين التنكير قيل يختص باسما الافعال والاصوات
ويطرد فيما اخره ويه ويحفظ في اسما الافعال كصه اذا اردت سكوتا ما وانما كان اسم
الفعل معرفة ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة
جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من
احاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فتعريفه من باب تعريف علم الجنس وقال
بعض المتاخرين الظاهر انه من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان
معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل من قبيل المعرف بالعهدية ومن ثم
نعني ايه حدث الحديث المعهود قبل وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر
واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات فان قلت لم لا يجري
التعريف والتنكير في الفعل كما جرى في اسم الفعل بالطريق المذكور قلت لما كان اسم
الفعل من جملة الاسما قصدوا ان يجروه مجراها فيعرف تارة وينكر اخرى واما
الفعل فلا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فيه على انهم قد يقولون الافعال والجمل
نكرات لكنه على التجوز **قوله** وهو اللاحق لبعض المبنيات بعيدان التنوين في
نحو صمت رمضان ورمضانا اخر ليس تنوين تنكير قال الرضي واما التنوين
في نحو رب احمد وابراهيم فليس متمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم
منصرف وانا لا ارى منعا الى اخر ما سبق عنه وعليه فالمختص ببعض المبنيات
المتمحض للتنكير كما قاله المصنف **قوله** وتنوين المقابلة وهو اللاحق الى اخره
ما ذكره من ان تنوين جمع المونث لمقابلة نون جمع المذكر السالم هو الاعرف من اقوال
ثلاثة قال الرضي وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت في قوله
تعالى من عرفات اي لانه ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ولو كانت للتنكير

Copyright © King Saud University